مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية والنفسية
المجلد 41 العدد 1 (2025): 145- 166

Damascus University Journal of Educational and Psychological Sciences
Vo. 41 No. 1 (2025): 145-166

خصخصة التعليم الجامعي في دولة الكويت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية في جامعة الكويت

مريم أحمد عبدالله المذكور *[1]

[1] * أستاذ مشارك بقسم الإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة الكويت.

dr.almazkour@ku.edu.kw

الملخص:

هدفت الدراسة الى التعرف على آراء أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية في دولة الكويت في خصخصة التعليم الجامعي، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، ولتحقيق هدف الدراسة تم تطوير استبانة تكونت من البيانات الأولية لأفراد العينة، ومحاور الاستبانة (المبررات، المحاذير، وطرق التغلب على المحاذير) ضمن 30 بنداً، وتكون مجتمع البحث من أعضاء الهيئة التعليمية في كلية التربية بجامعة الكويت من حمَلة شهادة الدكتوراه والبالغ عددهم (123) عضواً، وتم اختيار العينة بطريقة مقصودة وبلغ عدد أفرادها (112) عضواً، وبذلك تشكل العينة المسحوبة (91%) من المجتمع الأصلي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: حصول كل من محور مبررات خصخصة التعليم الجامعي ومحور المحاذير من خصخصة التعليم الجامعي ومحور التغلب على المحاذير التي تواجه خصخصة التعليم الجامعي على درجة كبيرة، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير النوع لصالح الذكور، وفروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير سنوات الخبرة لجميع محاور الدراسة باستثناء مبررات تطبيق الخصخصة، وفروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الدرجة العلمية فقط لمحور المحاذير من تطبيق الخصخصة، وقدمت الباحثة العديد من المقترحات منها: إيجاد حلول لمشاكل التمويل الجامعي كاستثمار الموارد الجامعية سواء بشرية أم مادية؛ وإجراء دراسات تتعلق بموضوع الخصخصة في ضوء الخبرات العالمية؛ واجراء دراسات مقارنة مع البلدان المتقدمة في مجال الخصخصة للاستفادة من تجاربهم في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: خصخصة التعليم ، التعليم الجامعي، الكويت، أعضاء هيئة التدريس، كلية التربية.

تاريخ الإيداع: 2024/3/24
تاريخ القبول: 2025/2/7

حقوق النشر: جامعة دمشق – سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

ISSN: 2789-6390 (online)
https://journal.damascusuniversity.edu.sy

Privatization of University Education in the State of Kuwait from the Point of View of Faculty Members at the College of Education at Kuwait University

[1]*Mariam Ahmed Abdullah Al-Mazkour

[1*]Associate Professor, Department of Educational Administration, College of Education - Kuwait University. dr.almazkour@ku.edu.kw

Abstract:

The study aimed to identify the opinions of faculty members at the College of Education in the State of Kuwait on the privatization of university education. The descriptive analytical approach was used. To achieve the study objective, a questionnaire was developed that consisted of the primary data of the sample members, and the questionnaire axes (justifications, caveats, and ways to overcome caveats) within 30 items. The research population consisted of faculty members at the College of Education at Kuwait University who hold a doctorate degree, numbering (123) members. The sample was selected intentionally and its number reached (112) members, thus the sample drawn constitutes (91%) of the original population. The study reached several results, including: the axis of justifications for privatizing university education, the axis of caveats against privatizing university education, and the axis of overcoming caveats facing privatizing university education achieved a high degree, and there were statistically significant differences attributed to the gender variable in favor of males, and statistically significant differences attributed to the variable of years of experience for all study axes except for the justifications for implementing privatization, and statistically significant differences attributed to the variable of academic degree only for the axis of caveats against implementing privatization. The researcher presented several proposals, including: finding solutions to university funding problems such as investing university resources, whether human or material; conducting studies related to the subject of privatization in light of global experiences; and conducting comparative studies with advanced countries in the field of privatization to benefit from their experiences in this field.

Key Words: Privatization Of Education, University Education, Kuwait, Faculty Members, College Of Education.

Received: 24/3/2024
Accepted: 7/2/2025

Copyright: Damascus University- Syria, The authors retain the copyright under a CC **BY- NC-SA**

المقدمة:

أصبحت فكرة الخصخصة شائعة لدى العديد من الدول المتطورة والدول الصناعية والدول ذات الإدارة التقليدية، وذلك لمواجهة التحديات الحديثة للقطاعات المختلفة كالقطاع السياسي أو الاجتماعي (Karen *et al.*, 2016). لذلك نجد أنّ الكثير من الدول طبقت أسلوب الخصخصة في الخدمات العامة التي تقدمها للمواطنين، والتعليم يعتبر أحد هذه الخدمات التي مازالت في بعض الدول النامية تحت جناح الحكومة، ففي العقود الثلاث الأخيرة انتشرت فكرة خصخصة التعليم بشكل واسع حول العالم وبشكل خاص في الدول المتقدمة، حيث أوكلت الحكومات التعليم لشركات شبه حكومية تتميز بالالتزام الفكري لمنطلقات الدول وكذلك قدرتها على التعامل مع آليات السوق بكفاءة عالية (Rizvi, 2016).

ولكي تتم الاستفادة من الخصخصة بالشكل المطلوب لا بدّ من توفر العديد من النقاط، وهي (مدكور، 2000):

- ضرورة التنويع في البنى التحتية للتعليم العالي الخاص حتى يتسنى الاستثمار فيها مما يخدم العملية التعليمية.
- التأكيد على التعليم العالي الخاص باستحداث ميادين علمية جديدة غير الموجودة مما سيسهم في رفع الجودة لديها.
- إنشاء جامعات مفتوحة مما تتيح مجالات للتعليم كالتي موجودة بالدول المتقدمة، مثل التعليم عن بعد أو التعليم المستمر أو التعليم الذاتي مما يتيح للمتعلم الحرية في كيفية اختيار نمط التعليم الذي يناسبه.
- العمل على استحداث إدارات داخل الجامعات الموجودة ويكون اختصاصها توسيع مجالات تلقي العلوم من خلال وسائل التكنولوجيا الحديثة.
- استحداث نظام تعليمي بديل للهيئات التعليمية الموجودة للطلبة الذين لم يحالفهم الحظ في الالتحاق بالجامعات لعدم اجتيازهم شروط القبول، وذلك فيما يحقق لهم أفضل تعليم بديل ممكن الحصول عليه.
- إقامة دورات وندوات لتوعية المسؤولين في الميدان الجامعي بالفلسفة الحديثة لخصخصة التعليم العالي حتى تكون لديهم القدرة على حسن إدارة الجامعات بأنظمتها الحديثة.

لا يخفى على أحد بأنّ موضوع الخصخصة له مؤيدوه وله معارضوه، فلكل منهم مبررات، إذ يرى المؤيدون بأنّ الخصخصة تحقق العديد من الغايات، ومن أهمها البحث عن مصادر دخل عديدة للجامعات مما يسمح لها بتوفير الميزانيات للمشاريع التي تطمح الجامعات إلى تحقيقها، وتحقيق التنافس بين الجامعات الذي سيرفع من مستوى الجودة والمخرجات، ويساعد على رفع الثقة ما بين المجتمع والجامعات مما سيسمح لكل فرد من أفراد المجتمع باختيار النمط التعليمي الذي يراه مناسباً. فيما يرى المعارضون أنّ الخصخصة فرصة لتحقيق المكاسب الخاصة دون التفكير بالجودة والمخرجات، وستحقق طبقية بين أفراد المجتمع، فقد لا يستطيع بعض الأفراد من الالتحاق بالجامعات نظراً للتكلفة المادية، أي أنّهم يرون في ذلك تحويل التعليم إلى سلعة (محمد، تهامي ، 2010).

يتضح مما سبق أنّ العملية التعليمية من أكثر العمليات التي تؤثر على مخرجات المجتمع الذي يسعى بدوره إلى الاستثمار في رأس المال البشري لتطويره، والتعليم العالي خصوصاً يرتبط ارتباط مباشر بسوق العمل، فجودته تعني الجودة في الاستثمار، والقطاع الخاص أحد أذرع الحكومات لتخفيف العبء المالي عن عاتقها، فالخصخصة أحد أوجه الإصلاح الاقتصادي والتنموي، وكون التعليم أكثر القطاعات المرتبطة مباشرة بالمجتمع لإخراج مواطن صالح، فإنّ الخصخصة الجزئية للخدمات التعليمية هو ما نطمح له لتبنى مفهوم الخصخصة ومشاركة القطاعات الخاصة.

مشكلة البحث:

تعدّ مشاركة القطاع الخاص من المزايا التي يمكن أن تطور في المؤسسات التعليمية عن طريق الخصخصة، إذ يسيطر القطاع الخاص على 33٪ تقريباً من مؤسسات التعليم العالي، وتتصدر قارة آسيا هذه الإحصائية بنسبة 36٪ (Lahmandi *et al*., 2021). فهي تؤدي إلى توفير نفقات التعليم وتخفيف الأعباء على الدولة وإيجاد التنافس بين القطاعين العام والخاص لتحقيق الأفضل، ويعدّ القطاع الخاص أكثر مرونة وقدرة على التكييف مع المتغيرات المحلية والدولية (المقبل، 2021)، ويحقق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وتتم إدارة المؤسسات الخاصة على أسس اقتصادية مما ينعكس على الجودة والتحسين والتطوير (الابراهيم، 2018).

وترى دراسة محمد (2018) أنّ التوجه إلى خصخصة الخدمات العامة جزءاً من إطار عام واسع لإصلاح يهدف إلى تحقيق كثير من الأغراض المتنوعة من بينها التغيير في البناء الاقتصادي والسياسي للدولة، والتقليل من حجم القطاع العام في المجتمع والتخفيف من النفقات العامة وإنقاص من ديون الدولة وإتاحة التنوع في الجهات التي تقدم الخدمات.

من جهتها، بينت دراسة Bholane (2014) أنّ هناك ضرورة لخصخصة التعليم العالي تنبع من الحاجة إلى الاقتصاد التنافسي وإلى المقدرة على التعامل مع الزيادة السكانية والتكييف مع الظروف الاقتصادية وزيادة الطلب على التعليم، إذ يواجه التعليم العالي في وقتنا الحاضر تحديات ناجمة عن تغيرات العولمة والتجارة الحرة. كما تراجع تصنيف جامعة الكويت في تقييمات QS لعام 2022 إلى المرتبة 1001 عالمياً (من 801) و28 عربياً، مما يعكس انحداراً في جودة التعليم العالي في الدول العربية (العبدلي ومتعب، 2020؛ الرباعي، 2011). وإنّ تزايد الإنفاق على التعليم أصبح تحدياً كبيراً لحكومات العالم، مع صعوبة توفير الأموال اللازمة للعملية الأكاديمية (الوزرة، 2019).

وترى دراسة الراشد (2020) أنّ تخفيض النفقات الحكومية وتحسين البنية التحتية الجامعية وإعادة هيكلة التخصصات لتناسب سوق العمل كمبررات للخصخصة. يهدف ذلك إلى رفع مستوى الخدمات وتحقيق اللامركزية وسرعة التنفيذ. وتشير دراسة Torche (2005) إلى أنّ الميزانية التعليمية تتأثر بالسوق وتحتاج لضوابط لضمان تكافؤ الفرص. وتؤكّد دراسة الشريف (2020) على أنّ الخصخصة باتت ضرورية لحل مشاكل التمويل ومشكلات التعليم مثل التضخم الإداري والبيروقراطية، مع تبني عقلية القطاع الخاص لتحقيق الكفاءة والتميز.

ووضّحت دراسة الزهراني (2019) أنّ الأكاديميون يوافقون على دوافع الخصخصة في التعليم الجامعي لدعم الاقتصاد الوطني وتخفيض الأعباء المالية لميزانية الدولة، مع التحفظ على بعض الأمور مثل الحاجة لتشريعات تقوم بضبط وتحسين سياسة الأجور، وتسعى لاستقطاب الكفاءات المتميزة علمياً من المواطنين وغيرهم. أما دراسة المانع (2003)، فترى أنّ الخصخصة في التعليم ترتكز على ثلاثة أبعاد: اقتصادي، وأكاديمي، وتنظيمي، مع تلبية احتياجات مادية، وأكاديمية، وإدارية. وتبين أنّ المشاكل المتوقعة بسبب الخصخصة تشمل تفاوت المستويات الأكاديمية، وتسرب المعلمين، وتحول التعليم إلى تجارة تهتم بالربح على حساب الجودة. بالمقابل، وجدت دراسة عبدالله (2005) أنّ الخصخصة تهدف إلى توفير مناخ آمن للطلاب، وزيادة التحصيل التعليمي، وتحقيق أقصى استفادة من البرامج التعليمية. وعبر تقييمها للإيجابيات والسلبيات، ترى الدراسة أنّ الإيجابيات تشمل زيادة قدرة التعليم على المنافسة الدولية، وتحسين الكفاءة التعليمية والتدريسية، وتقليل البيروقراطية. أما السلبيات، فتتمثل في زيادة رسوم التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة، وتقليل عدالة الفرص التعليمية، وتهديد الأمن الوظيفي للمعلمين.

ذكر دراسة النفيعي (2019) أنّ الجامعات تلعب دوراً حيوياً في التنمية من خلال التعليم والبحث العلمي والتأهيل الأكاديمي. ويمكن للخصخصة أن ترفع من جودة الخدمات التعليمية إذا تم تنفيذها بشكل جيد. ومع ذلك، هناك مخاوف حول الخصخصة، إذ أشارت دراسة ناصر (2016) إلى أنّ الخصخصة قد تكون حلاً لمشكلات معينة لكنّها تتضمن سلبيات مثل استثمار القطاع الخاص المحلي والأجنبي. وترى دراسة Baba (2011) أنّ الخصخصة قد تؤدي إلى تركيز الاقتصاد بأيدي صانعي السياسات وعدم تحقيق المساواة الاجتماعية والثقافية. وتضيف دراسة باسويد (2013) بأنّ تحديات الخصخصة تشمل تفويض الخدمات إلى مؤسسات غير مؤهلة، والتعاقد العشوائي، وضعف الرقابة والشفافية. وتشير دراسة القحطاني (2008) إلى أنّ قلة الدراسات حول الفرص الاستثمارية في التعليم العام تعوق استثمار القطاع الخاص، وأنّ تشجيع الاستثمار يتطلب تعاون بين المستثمرين والحكومة. ومع تراجع تصنيف جامعة الكويت في التقييمات العالمية والمحلية، والتحديات التي تواجه التعليم العالي في دولة الكويت، فإنّ الضغوط تتزايد على الحكومة لتقليل النفقات التعليمية وتحسين البنية التحتية والكفاءة الاقتصادية في الجامعات. على سبيل المثال، تؤكّد دراسة الحمدان ومجبل (2008) على ضرورة التوسع في سياسة نشر التعليم العالي في دولة الكويت والحاجة إلى زيادة التنافس بين مؤسسات التعليم العالي فيما بينها، وكذلك الحاجة إلى التنوع والتجدد في برامج التعليم العالي الحالية. ومع ذلك، تثير فكرة الخصخصة مخاوف حول كيفية تنفيذها بشكل يضمن جودة التعليم والعدالة في الوصول إلى التعليم العالي، مع مراعاة تحديات مثل الفساد، ونقص الشفافية، وضعف الرقابة القانونية. هذا يستدعي دراسة آراء أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية حول كيفية إدارة الخصخصة بطريقة تحقق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة التعليمية.

بناءً على ما تقدّم، يسعى هذا البحث للإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

ما مبررات خصخصة التعليم الجامعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت في كلية التربية؟

أسئلة البحث:

1. ما المحاذير من خصخصة التعليم الجامعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت كلية التربية؟
2. كيف يمكن التغلب على المحاذير التي قد تواجه خصخصة التعليم الجامعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت في كلية التربية؟
3. هل توجد فروق ذات دلالة احصائية بين أفراد عينة الدراسة لمبررات خصخصة التعليم الجامعي تعزو لمتغير سنوات الخبرة والرتبة العلمية؟
4. هل توجد فروق ذات دلالة احصائية بين أفراد عينة الدراسة لتحديدهم محاذير خصخصة التعليم الجامعي تعزو لمتغير سنوات الخبرة والرتبة العلمية؟
5. هل توجد فروق ذات دلالة احصائية بين أفراد عينة الدراسة لتحديدهم طرق التغلب على المحاذير التي قد تواجه خصخصة التعليم الجامعي تعزو لمتغير سنوات الخبرة والرتبة العلمية؟

أهمية البحث: يستمد البحث الحالي أهميته مما يلي:

- بروز موضوع الخصخصة في اقتصاديات العالم والتعليم للدول المتقدمة ومعرفة أهم المبررات لها والمحاذير منها وطرق التغلب عليها.
- تقديم تأصيل نظري ومنهجي للخصخصة باعتبارها مجال خصب للبحث من قبل الباحثين.
- تقديم مجال تعليمي مهم وهو مجال التعليم العالي لارتباطه بالتنمية الاقتصادية.

- استزادة المكتبة البحثية الكويتية بشكلٍ خاص والعربية بشكلٍ عام.
- تقديم بعض المقترحات لموضوع خصخصة التعليم العالي والاستفادة منها من قبل أصحاب القرار.

هدف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى:

1. معرفة ما المبررات التي تؤدي إلى خصخصة التعليم الجامعي في دولة الكويت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
2. أبرز المحاذير التي قد تنتج من تطبيق خصخصة التعليم الجامعي في دولة الكويت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
3. طرق التغلب على المحاذير من تطبيق خصخصة للتعليم الجامعي في دولة الكويت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

مصطلحات البحث:

الخصخصة Privatization:

- هي مجموعة السياسات والاجراءات التي تتخذ لنقل ملكية كل أو جزء من مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص لتحقيق أكبر قدر ممكن من المنافسة والكفاءة للتنمية الاقتصادية وتخفيف العبء على اقتصاد الدولة وزيادة القدرة على تحقيق الأرباح (الزهراني، 2011).
- الخصخصة اعتماد الدولة على القطاع الخاص في إدارة بعض أو كل قطاعاتها الاستثمارية من أجل تحقيق أفضل الخدمات والسلع (البرقاوي، 2006).
- **وتعرف إجرائياً:** قيام القطاع الخاص بالتعاون مع القطاع العام للتنمية المعرفية والاقتصادية للدولة وفق ضوابط تحددها الدولة.

خصخصة التعليم العالي Privatization Of University Education:

- هي قيام القطاع الخاص بتمويل وإدارة مؤسسات تعليمية وفقاً لقوانين منظمة من الدولة لتحقيق مجموعة أهداف منها الربح و العائد المادي (الرباعي، 201).
- هي تحويل إدارة بعض المؤسسات التعليمية والمدارس إلى القطاع الخاص (الباسل، 2001).
- **وتعرف إجرائياً:** قيام وزارة التعليم العالي بمنح القطاع الخاص صلاحية لانتقال التعليم الجامعي أو أحد أجزائه للإشراف عليه وتمويله بهدف تخفيض النفقات الحكومية وليس بغرض تحقيق الأرباح.

عضو هيئة التدريس Faculty Academic Members

- هو الأستاذ أو الأستاذ المشارك أو الأستاذ المساعد أو المدرس الذين ما زالوا على رأسهم عملهم ويقومون بمهنة التدريس (مقابلة، 2013).
- **ويعرف إجرائياً:** هم كل من يعمل في جامعة الكويت على اختلاف تخصصاتهم برتب علمية مختلفة من أستاذ وأستاذ مشارك وأستاذ مساعد ومعيد ومقيدون في المهنة ويزاولونها.

الإطار النظري:

أولاً: مفهوم خصخصة التعليم:

ذكرت العديد من الدارسات تعريفاتٍ لمفهوم خصخصة التعليم، حيث ذكرت دراسة الشريف (٢٠١٨) بأنّها عملية قيام القطاع الخاص بمشاركة القطاع الحكومي من خلال أي عملية اقتصادية (شراء/ تمويل) لمؤسسات التعليم، فيساهم ذلك في تخفيف الضغط على ميزانية الدولة مع حفظ حقوق الدولة على الإشراف على العملية التعليمية. وقد فسّرت دراسة محمد (٢٠٢٢) بأنّها

"عملية نقل وتحول كلي أو جزئي للمؤسسات التعليمية من القطاع العام إلى الخاص". ومن خلال المفاهيم السابقة يمكننا تفسير خصخصة التعليم بأنّها عملية مساهمة القطاع الحكومي والخاص في العملية التربوية إما بأكملها أو جزء منها.

ثانياً: الخصخصة حسب منظمة اليونيسكو:

تكشف منظمة اليونسكو عن تصاعد في الاتجاهات نحو الخصخصة في التعليم نظراً للتزايد الكبير نحو مؤسسات التعليم حيث أنّ هذه الزيادة يصعب الاكتفاء بإعدادها بواسطة مؤسسات التعليم العامة، فقد انطلقت أفكار الخصخصة منذ ثمانينات القرن الماضي إذ سعت عدة دول إلى انتهاج مبدأ الخصخصة، حيث رأت بذلك مفتاحاً لانتعاش اقتصادي كما أنّها وسيلة للتخفيف من الضغط المالي على ميزانية الدولة وفرصة للتنافس التعليمي، ويتماشى نهج الخصخصة مع مبادئ الأمم المتحدة والتي تشير إلى أنّ التعليم هو ليس حقّاً من حقوق الإنسان فحسب بل حقّ للتنمية البشرية حيث يساهم في تعزيز المفاهيم الإنسانية السامية كالحرية والسلام والديمقراطية.

ثالثاً: أهمية الخصخصة:

ذكرت العديد من الدراسات أن الخصخصة أمراً له جانب ايجابي في العملية التربوية وقد قدمت العديد من المبررات كالآتي: (Abrol, 2016؛ الشريف، ٢٠١٨؛ التبيتي، ٢٠٢٠).

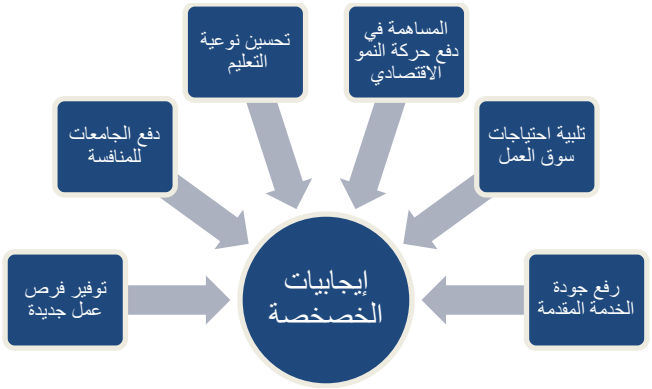

الشكل (1): إيجابيات الخصخصة

رابعا: أشكال الخصخصة:

تشير دراسة Verger & et al. (2016)؛ عبد النبي وآخرون (2021)؛ محمد (2022) إلى وجود عدة أشكال للخصخصة، والمتمثلة في الآتي:

1. **خصخصة التعليم الكامل:** وهو انتقال كلي وشامل للمؤسسة التعليمية من القطاع العام (الحكومي) إلى القطاع الخاص.
2. **خصخصة التعليم الجزئي:** وهو انتقال مجموعة من الصلاحيات من القطاع العام إلى القطاع الخاص.
3. **خصخصة التعليم المشروطة:** وهو انتقال عدد من الصلاحيات ضمن شروط واتفاقيات متفق عليها بين القطاعين.
4. **التعاقد:** وهو توقيع المؤسسة التعليمية عقوداً من جهات خاصة لتقديم الخدمات التعليمية.
5. **القسائم:** وهي المنح المقدمة من الحكومة للطلاب.
6. **الإحلال:** وهي إسناد الإدارة إلى القطاع الخاص.
7. **المعاقدة:** وهي تحديد مهام معينة لمساهمة القطاع الحكومي.

خامساً: متطلبات الخصخصة:

الخصخصة في التعليم هي عملية ليست بالسهلة، ولا تتصف بالعشوائية، لذلك هناك العديد من المتطلبات الازم تحقيقها حتى يتم تحقيق الخصخصة في صورتها الصحيحة وتتمثل في الآتي (الغامدي وآخرون، 2021):

الاستقلالية: من خلال التحرر من القوانين والأنظمة وإقرار نظام مجلس إدارة المدارس المتكون من أعضاء المجتمع وأولياء الامور والمدرسين ومستثمرين. **المسائلة:** من خلال تحديد الرقابة الصارمة والتي لابد أن تحدد بمعايير تستند إلى الموضوعية.

والمسائلة ممكن أن تشمل على:

أ. مسائلة عن الأداء الطلابي

ب. مسائلة عن رضا أولياء الأمور

ت. مسائلة عن البيروقراطية وتطبيق الأنظمة واللوائح المنصوص عليها.

ث. مسائلة مالية.

المادية: من خلال توفير ميزانية محددة وكاملة ويكون التمويل أيضاً بحسب عدد الطلبة.

كما يجب إضافة منح للطلبة.

تأهيل ودعم القادة: من خلال اختيار الكفاءة والتدريب المستمر للطاقم الإداري والتعليمي.

سادساً: آثار تطبيق الخصخصة:

تشير دراسة الراشد والقحطاني (٢٠٢٠) حول الآثار الايجابية نحو الخصخصة في التعليم.

١- تطوير المهارات الإدارية للإدارات العليا.

٢- ربط الحوافز بالإنتاجية.

٣- جعل العملية الإدارية أكثر مرونة في التجديد.

٤- الحد من الهدر في الموارد المالية.

٥- ربط التعليم بسوق العمل.

سابعاً: سلبيات الخصخصة في التعليم.

على الرغم من التوصيات العديد نحو التوجه إلى الخصخصة في التعليم إلا أن هذا النظام قد يشوبه بعض السلبيات المتمثلة في الآتي:

١- اهتمام البعض بالأرباح على حساب العملية التعليمية.

٢- مخالفة البعض لسياسة الدولة.

٣- ضعف الموائمة بين ما تقدمه الجامعات وسوق العمل.

ثامناً: المقترحات حول خصخصة التعليم

تتضمن العديد من الدراسات عدة مقترحات حول تحقيق خصخصة التعليم بصورة جيدة، حيث انه يجب العمل على وضع رؤية استراتيجية لتحقيق التكامل والابداع بين القطاعين (فزال، 2016) ، كما أن وجود الفساد في أي منظمة يجعلها غير قادرة على الإنجاز، لذلك من المهم محاربة الفساد، كما أن استقطاب الكفاءة الإدارية والتعليمية من شأنه أن يحقق الغاية المطلوبة من

المنظومة التعليمية ويجعلها تعمل بصورة متناسقة ومتكاملة، وعلى المؤسسة التعليمية ان تضع ميزانية وخطط كافية للتمويل، ووضع معايير للجودة وتحديث المناهج (LUBIENSKI, 2006).

منهجية البحث وإجراءاته:

حدود البحث:

- **الحدود الموضوعية:** اقتصر البحث على خصخصة التعليم الجامعي.
- **الحدود المكانية:** جامعة الكويت.
- **الحدود البشرية:** أعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت.
- **الحدود الزمانية:** طبق هذا البحث خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2021/2022.
- **الحدود المنهجية:** يعتبر البحث الحالي دراسة مسحية للتعرف على مبررات ومحاذير وطرق التغلب على المحاذير لخصخصة التعليم الجامعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت.

منهج البحث:

طُبّقَ المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات وتحليلها، والذي يدرس العلاقة بين متغيرات الدراسة دون محاولة التأثير عليها أو ضبطها، والغرض منه الكشف والتنبؤ (مراد وهادي، 2014)، وذلك لمناسبة هذا الأسلوب للدراسة الحالية.

مجتمع البحث وعينته:

طُبقت هذه الدراسة على عينة من مجتمع أعضاء الهيئة التعليمية في كلية التربية بجامعة الكويت، وطُبقت الأداة على عدد (112) من أعضاء الهيئة التعليمية من حمَلة شهادة الدكتوراه والبالغ عددهم (123) (جامعة الكويت)، وبذلك تشكل العينة المسحوبة (91%) من المجتمع الأصلي، وقد اختيرت العينة بطريقة مقصودة نظراً لصغر حجم المجتمع، روعي فيها تمثيل الجنس والدرجات العلمية والاقسام وسنوات الخبرة.

الجدول (1): وصف وأعداد عينة الدراسة

المتغيرات		العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	57	50.9
	أنثى	55	49.1
الدرجة العلمية	أستاذ مساعد	47	42.0
	أستاذ مشارك	48	42.9
	أستاذ دكتور	17	15.2
القسم	أصول التربية	22	19.6
	علم النفس التربوي	23	20.5
	الإدارة التربوي	21	18.8
	المناهج وطرق التدريس	46	41.1
سنوات الخبرة	اقل من10 سنوات	24	21.4
	من 10 إلى20 سنة	46	41.1
	أكثر من20 سنة	42	37.5
المجموع الكلي		112	%100

تعكس بيانات الجدول تنوعًا ملحوظًا في خصائص أعضاء الهيئة التعليمية بكلية التربية في جامعة الكويت. فمن الناحية الاجتماعية، يلاحظ وجود توازن نسبي بين الذكور والإناث في الهيئة التعليمية، مما يشير إلى تكافؤ الفرص بين الجنسين في مجال التعليم العالي في الكويت. هذا التوازن الجندري له أهمية كبيرة في توفير نماذج قيادية متنوعة للطلاب من كلا الجنسين.

أما من الناحية التربوية، فيلاحظ أن غالبية أعضاء الهيئة التعليمية هم من درجتي الأستاذ المساعد والأستاذ المشارك، مما يشير إلى وجود مزيج من الخبرات الأكاديمية المتنوعة. يمكن أن يساهم هذا التنوع في الدرجات العلمية في إثراء البيئة التعليمية من خلال الجمع بين حماس وأفكار الأساتذة الأصغر سناً مع خبرة وحكمة الأساتذة الأكثر تقدماً في مسارهم الأكاديمي.

كما يظهر الجدول تركيزاً واضحاً على قسم المناهج وطرق التدريس، حيث يشكل أعضاؤه النسبة الأكبر من العينة. قد يعكس هذا اهتمامًا متزايدًا بتطوير المناهج وأساليب التدريس في النظام التعليمي الكويتي، مما قد يؤدي إلى تحسينات في جودة التعليم على المستوى الوطني.

فيما يتعلق بسنوات الخبرة، يلاحظ أن معظم أعضاء الهيئة التعليمية لديهم خبرة تتراوح بين 10 و20 سنة أو أكثر. يشير هذا إلى وجود قاعدة قوية من الخبرة التربوية في الكلية، مما قد يساهم في تعزيز جودة التعليم والبحث العلمي. في الوقت نفسه، وجود نسبة من الأعضاء ذوي الخبرة الأقل من 10 سنوات يضمن تجدد الأفكار والمناهج التربوية.

أداة الدراسة:

لتحقيق هدف الدراسة المتمثل في خصخصة التعليم الجامعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، ومعرفة المبررات والمحاذير من الخصخصة وطرق التغلب على المحاذير، ولغايات جمع البيانات، فقد تم استخدام أداة الدراسة وهي عبارة عن استبانة مطورة من ثلاثة دراسات وتم تعديل بعض البنود بما يتناسب مع متطلبات هذا البحث و تتكون من التالي:

الجزء الأول: البيانات الأولية لأفراد العينة.

الجزء الثاني: محاور الاستبانة وهي (المبررات، المحاذير، وطرق التغلب على المحاذير) ويتكون محور المبررات من 11 بند، فيما يتضمن محور المحاذير من 12 بند، وأما محور طرق التغلب على المحاذير فيتكون من 7 بنود ليكون مجموع البنود بالاستبانة 30 بند.

صدق الأداة:

تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين للتأكد من صدق الاستبانة وهم محكمين اكاديميين مختصين في جامعة الكويت، وذلك للحكم على درجة مناسبة الفقرات من حيث صياغتها وملاءمتها للمجال ودرجة تحقيقها للهدف الذي وضعت من أجله، وفي هذا الصدد فقد تم تعديل الصياغة اللغوية للعديد من البنود، وإزالة الفقرات المتشابهة، مع إضافة بعض البنود حتى تخرج الاستبانة بصورتها النهائية، وتم حساب الثبات باستخدام معامل الاتساق الداخلي (ألفا كرونباخ) حيث طبقت الاستبانة على عينة استطلاعية بلغ عددها (5)، ويبين الجدول قيمة (ألفا) للاستبانة بصورتها الكلية، ويلاحظ أن قيمة (ألفا) عالية جدًّا مما يعطي الثقة بالأداة، كما في جدول (2) :

الجدول (2): قيمة ألفا كرونباخ للأداة بصورتها الكلية

المحور	قيمة ألفا
1-مبررات تطبيق الخصخصة على التعليم الجامعي في دولة الكويت	0.82
2-المحاذير من تطبيق الخصخصة في التعليم الجامعي بدولة الكويت	0.87
3-تغلب على المحاذير التي قد تهدد نجاح تطبيق الخصخصة	0.92
الأداة الكلية	0.91

تصحيح المقياس:

استُخدم مقياس ليكرت الخماسي، وهو كالتالي: (كبير جدًا =5، كبير=4، متوسط=3، قليل=2، قليل جدا=1)، وذلك بوضع إشارة امام الإجابة التي تعكس درجة موافقتهم، ولأغراض تحليل وتحديد تقديرات استجابات العينة اعتمدت الدراسة على المعادلة التالية: 4÷5= 0.80 وهي طول الفئة بين المستويات الخمسة وبالتالي تعد قيم المتوسطات الحسابية لدرجة الموافقة كالتالي: من (5) الى (4.20) تعني بدرجة كبيرة جداً، من (4.19) الى (3.39) تعني بدرجة كبيرة، من (3.38) الى (2.58) تعني بدرجة متوسطة، من (2.57) الى (1.77) تعني بدرجة ضعيفة، من (1.76) الى (.96) تعني بدرجة ضعيفة جداً.

عرض النتائج ومناقشتها:

وللإجابة عن تساؤلات الدراسة تم استخدام الإحصاء الوصفي المتمثل في المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

أولاً: ما هي آراء أعضاء هيئة التدريس حول موضوع خصخصة التعليم الجامعي؟

يعكس جدول (3) المتوسطات الحسابية لآراء أعضاء هيئة التدريس لمحاور الدراسة الثلاثة ولموضوع خصخصة التعليم الجامعي ككل.

الجدول (3): آراء أعضاء هيئة التدريس حول محاور الدراسة

#	المحاور	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
1	مبررات خصخصة التعليم الجامعي	3.44	كبيرة
2	محاذير خصخصة التعليم الجامعي	3.86	كبيرة
3	طرق التغلب على المحاذير	4.08	كبيرة
المتوسط الكلي		3.79	كبيرة

جاء محور **مبررات خصخصة التعليم الجامعي** في المرتبة الأدنى بالنسبة للمتوسطات الحسابية (3.44)، مما يعكس عدم الاقتناع الكامل من أعضاء هيئة التدريس بالمبررات التي تُقدم لخصخصة التعليم. قد يعود ذلك إلى قلقهم من أن الخصخصة قد تؤدي إلى انخفاض جودة التعليم وتحويله إلى سلعة تجارية تُدار من أجل الربح بدلاً من التركيز على الأهداف التعليمية. قد يعكس هذا الاتجاه مخاوف من أن الخصخصة ستؤدي إلى تفاقم الفجوات الاجتماعية وتقليل فرص الوصول إلى التعليم للفئات ذات الدخل المحدود.

من ناحية أخرى، جاء محور **محاذير خصخصة التعليم الجامعي** في المرتبة الوسطى (3.86)، مما يعكس اعترافًا بالتحديات المحتملة للخصخصة، ولكن مع إيمان بإمكانية التغلب عليها. يدرك أعضاء هيئة التدريس أن الخصخصة قد تأتي مع تحديات مثل انخفاض جودة التعليم وارتفاع الرسوم الدراسية، ولكنهم يرون أن هذه التحديات يمكن معالجتها من خلال إجراءات مثل وضع معايير صارمة للإشراف على العملية التعليمية. يعكس هذا الاتجاه قلقًا من الآثار السلبية المحتملة للخصخصة، مثل زيادة الطبقية

الاجتماعية، ولكن مع إيمان بإمكانية التخفيف من هذه الآثار من خلال إجراءات مثل تخصيص منح للطلاب غير القادرين على تحمل التكاليف.

أمّا محور **طرق التغلب على المحاذير** فقد جاء في المرتبة الأولى (4.08)، مما يشير إلى أن أعضاء هيئة التدريس يرون أن هناك طرقًا فعالة للتغلب على التحديات المحتملة للخصخصة. يعكس هذا الاتجاه تركيزًا على أهمية الحفاظ على جودة التعليم وعدالة الوصول إليه، من خلال وضع معايير صارمة للإشراف على العملية التعليمية وتخصيص منح للطلاب غير القادرين على تحمل التكاليف. يُعتبر هذا المحور ذا أولوية عالية لأنه يعالج المخاوف المجتمعية المتعلقة بارتفاع تكاليف الدراسة وتأثيرها على الأسر ذات الدخل المحدود، مما يساهم في الحفاظ على التماسك الاجتماعي وتعزيز الثقة في النظام التعليمي.

ثانياً: الإجابة عن أسئلة الدراسة:

الإجابة على تساؤل الدراسة الأول

والذي ينص على ماهي مبررات خصخصة التعليم الجامعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت كلية التربية؟ للإجابة على هذا السؤال تم استخدام الإحصاء الوصفي، كما في جدول (4):

الجدول (4): حول مبررات خصخصة التعليم الجامعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت كلية التربية

	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الرتبة
1	توفر الخصخصة فرص جديدة للتعليم الجامعي.	3.12	1.121	متوسطة	11
2	إبعاد الضغوط المجتمعية عن الدولة وخاصة بموضوع قبول خريجي الثانوية.	3.29	1.035	متوسطة	10
3	احداث تغيرات في سلم رواتب أعضاء هيئة التدريس والفئات المعاونة.	3.37	1.065	متوسطة	9
4	تخفيف الاعباء المالية الثقيلة التي تتحملها الدولة	3.37	1.013	متوسطة	8
5	تساهم في زيادة انتاج البحوث العلمية	3.42	.992	كبيرة	7
6	تحقق فرصة لإقامة علاقات تعاون مع الجامعات الاجنبية للاستفادة من خبراتها ومناهجها وتنظيماتها الاكاديمية والادارية	3.42	.907	كبيرة	6
7	تساهم في التنمية الاقتصادية من خلال القوى البشرية المدربة.	3.51	.759	كبيرة	5
8	ابعاد السلطة السياسية عن عملية التعليم	3.55	1.038	كبيرة	4
9	تحقق التنافس بين الجامعات الذي بدوره سيشيع روح المنافسة فيما بينهم.	3.60	.925	كبيرة	3
10	تساعد على الاستثمار في المباني للعديد من الانشطة	3.61	.943	كبيرة	2
11	تتيح الفرصة للدراسة داخل البلاد بدلا من ارسال الطلبة للخارج.	3.61	.775	كبيرة	1
	المحور الكلي	3.4407	.69140	كبيرة	

يشير الجدول السابق إلى أنّ محور **مبررات خصخصة التعليم الجامعي** قد حصل على متوسط حسابي وقدره (3.44)، مما يشير إلى أن أعضاء هيئة التدريس يرون أن هناك مبررات قوية لخصخصة التعليم الجامعي. من الناحية التربوية، يعكس هذا الاتجاه رغبة في تحسين جودة التعليم وتقليل الاعتماد على الدراسة في الخارج، مما يساهم في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال القوى البشرية المدربة. اجتماعيًا، يمكن أن تساعد الخصخصة في تخفيف الأعباء المالية على الدولة وتوفير فرص تعليمية أوسع للطلاب. كما تشير النتائج إلى أن الخصخصة قد تساهم في إبعاد الضغوط السياسية عن التعليم العالي وتعزيز التنافس بين الجامعات، مما قد يؤدي إلى تحسين مستوى الخدمات التعليمية المقدمة. تتوافق هذه النتائج مع الدراسات السابقة مثل تلك التي

أجريت من قبل المانع (2003)، عبدالله (2005)، والقحطاني (2008)، مما يعزز صحة الاستنتاجات حول دعم أعضاء هيئة التدريس لمبررات خصخصة التعليم الجامعي.

الإجابة عن تساؤل الدراسة الثاني:

والذي ينص على ماهي المحاذير من خصخصة التعليم الجامعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت كلية التربية؟ وللإجابة عن هذا السؤال تم استخدام الإحصاء الوصفي، كما في جدول (5):

الجدول (5): المحاذير من خصخصة التعليم الجامعي

	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الرتبة
1	انخفاض مستوى الاداء التعليمي بشكل عام	3.37	.805	متوسطة	12
2	انخفاض الاستعداد الفعلي لمؤسسات التعليم العالي الحالية لدخول منافسين آخرين	3.40	.765	كبيرة	11
3	محدودية قدرة القطاع الخاص في التعليم العالي الاحتفاظ بمعايير الكفاءة الداخلية والخارجية.	3.66	1.045	كبيرة	10
4	تحول التعليم العالي كخدمة لمن يستطيع تحمل تكاليفها فقط	3.79	.963	كبيرة	9
5	الرفض المجتمعي لخصخصة التعليم العالي بشكل كامل	3.83	1.090	كبيرة	8
6	زيادة انتشار الطبقية الاجتماعية وعدم المساواة الثقافية	3.84	1.111	كبيرة	7
7	تخلي الدولة عن التزاماتها بالخدمات التعليمية يلغي مجانية التعليم ومن ثم ينفي ديمقراطيته التي هي حق من حقوق المواطنين.	3.87	1.143	كبيرة	6
8	انتشار عدم الرضا الوظيفي بسبب انعدام الاستقرار تحت سياسات محددة للقطاع الخاص	3.91	.916	كبيرة	5
9	تتخلى الاسر ذوي الدخل الاقتصادي المتواضع عن التعليم العالي لكفلته.	4.09	1.053	كبيرة جدا	4
10	ارتفاع الرسوم الدراسية من قبل مؤسسات التعليم العالي	4.16	.800	كبيرة	3
11	السعي للربح السريع على حساب الجودة	4.18	.750	كبيرة	2
12	يصعب الحفاظ على أعضاء هيئة التدريس الاكفاء بعد انخفاض مرتباتهم.	4.21	.776	كبيرة جدا	1
	الدرجة الكلية	3.8586	.63817		

يشير الجدول السابق إلى أنّ محور **المحاذير من خصخصة التعليم الجامعي** قد حصل على متوسط حسابي وقدره (3.86)، مما يشير إلى أن أعضاء هيئة التدريس يرون أن هناك محاذير كبيرة من خصخصة التعليم الجامعي. من الناحية التربوية، يعكس هذا الاتجاه مخاوف حقيقية من تدهور جودة التعليم وصعوبة الاحتفاظ بأعضاء هيئة التدريس الأكفاء، مما قد يؤثر سلبًا على المستوى الأكاديمي للجامعات. اجتماعيًا، تبرز مخاوف من زيادة التفاوت الطبقي وتحول التعليم العالي إلى خدمة مقتصرة على القادرين ماديًا، مما قد يؤدي إلى تقويض مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وديمقراطية التعليم. تتوافق هذه النتائج مع الدراسات السابقة مثل تلك التي أجريت من قبل المانع (2003)، Baba (2011)، والقحطاني (2008)، مما يعزز صحة الاستنتاجات حول القلق من تطبيق الخصخصة في التعليم الجامعي.

الإجابة عن تساؤل الدراسة الثالث:

والذي ينص على كيف يمكن التغلب على المحاذير التي قد تواجه خصخصة التعليم الجامعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت كلية التربية؟ وللإجابة عن هذا السؤال تم استخدام الإحصاء الوصفي، كما في جدول (6):

الجدول (6): التغلب على المحاذير التي قد تواجه خصخصة التعليم الجامعي

	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الرتبة
1	فتح باب انشاء العديد من الجامعات لمنع الاحتكار.	4.00	1.048	كبيرة	7
2	تحديد آلية مناسبة النظام التعليمي لضمان كفاءته وفق المعايير الدولية.	4.00	1.022	كبيرة	6
3	وضع ضوابط لتحديد تكاليف الدراسة حتى لا تكون مكلفة بشكل مبالغ فيه	4.04	1.030	كبيرة	5
4	مشاركة الحكومة في تمويل المنح للطلاب ذوي الدخل المتوسط والمحدود.	4.08	.850	كبيرة	4
5	تخصيص منح للطلاب الغير قادرين على تحمل تكاليف دراستهم .	4.14	.847	كبيرة	3
6	اخضاع المؤسسات التعليمية لقوانين وتشريعات تحد من قدرتها على التفكير في مصلحتها على حساب جودة التعليم	4.15	1.050	كبيرة	2
7	وضع معايير للإشراف على العملية التعليمية لضمان جودة التعليم.	4.15	1.033	كبيرة	1
	الدرجة الكلية	4.0804	.88329	كبيرة	

يشير الجدول السابق إلى أنّ محور **التغلب على المحاذير التي قد تواجه خصخصة التعليم الجامعي** قد حصل على متوسط حسابي وقدره (4.08)، مما يشير إلى أن أعضاء هيئة التدريس يرون أن هناك حلولًا فعالة للتغلب على تحديات خصخصة التعليم الجامعي. من الناحية التربوية، يعكس هذا الاتجاه رغبة في ضمان جودة التعليم وإتاحته للجميع من خلال وضع معايير للإشراف على العملية التعليمية وتخصيص منح للطلاب غير القادرين على تحمل التكاليف. اجتماعيًا، تشير النتائج إلى أهمية مشاركة الحكومة في دعم الطلاب ذوي الدخل المحدود وضمان عدم احتكار التعليم العالي من خلال فتح المجال لإنشاء العديد من الجامعات، مما قد يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص التعليمية. تتوافق هذه النتائج مع الدراسات السابقة مثل تلك التي أجريت من قبل الحمدان ومجبل (2008) والقحطاني (2008)، مما يعزز صحة الاستنتاجات حول ضرورة توضيح المعايير التي يجب أن تمر بها عملية الخصخصة للتغلب على المحاذير.

الإجابة عن تساؤل الدراسة الرابع:

والذي ينص على **هل تتباين آراء العينة على محاور الاستبيان الثلاثة بتباين المتغيرات (الجنس – الرتبة العلمية – القسم العلمي – سنوات الخبرة)** وللإجابة عن هذا السؤال تم استخدام الإحصاء الاستدلالي المتمثل باختبار (ت) للعينات المستقلة وتحليل التباين الأحادي للفروق بين المجموعات.

الجدول (7): نتائج اختبار ت لقياس دلالة متغير النوع للعينات المستقلة

المحور	التكرار		المتوسط	قيمة ت	درجة الحرية	مستوى الدلالة
مبررات تطبيق الخصخصة على التعليم الجامعي في دولة الكويت	ذكر	55	3.6264	2.883	110	.005
	أنثى	57	3.2616			
المحاذير من تطبيق الخصخصة في التعليم الجامعي بدولة الكويت	ذكر	55	3.9091	.821	110	.414
	أنثى	57	3.8099			
تغلب على المحاذير التي قد تهدد نجاح تطبيق الخصخصة	ذكر	55	4.1143	.398	110	.692
	أنثى	57	4.0476			

تشير نتائج الجدول السابق إلى وجود اختلاف ملحوظ في وجهات النظر بين أعضاء هيئة التدريس الذكور والإناث فيما يتعلق بمبررات تطبيق الخصخصة في التعليم الجامعي الكويتي. قد يعكس هذا الاختلاف تباينًا في الخبرات التعليمية والمهنية بين الجنسين، أو قد يشير إلى اختلاف في تصور الأدوار والمسؤوليات في النظام التعليمي. يبدو أن الذكور أكثر تقبلاً لفكرة الخصخصة، مما قد يعكس رؤية مختلفة لمستقبل التعليم العالي وكيفية تطويره. يمكن تفسير هذه النتائج على أنها انعكاس للأدوار الاجتماعية والثقافية المختلفة للرجال والنساء في المجتمع الكويتي. قد يكون الذكور أكثر انفتاحًا على التغييرات الهيكلية في نظام التعليم، بينما قد تكون الإناث أكثر حذرًا تجاه مثل هذه التغييرات، ربما بسبب مخاوف تتعلق بالاستقرار الوظيفي أو التأثير على جودة التعليم.

من المثير للاهتمام أن الفروق بين الجنسين لم تكن ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بالمحاذير من تطبيق الخصخصة أو سبل التغلب على هذه المحاذير. هذا يشير إلى أن كلا الجنسين لديهما مخاوف مماثلة حول التحديات المحتملة للخصخصة، وأنهما متفقان نسبيًا على الحلول الممكنة لهذه التحديات. هذا التوافق قد يكون مفيدًا في حالة تطبيق سياسات الخصخصة، حيث يمكن أن يساعد في تطوير استراتيجيات موحدة للتعامل مع المشكلات المحتملة. تشير هذه النتائج إلى الحاجة إلى مزيد من الحوار والنقاش بين أعضاء هيئة التدريس حول مستقبل التعليم العالي في الكويت. قد يكون من المفيد إجراء ورش عمل ومناقشات مفتوحة لفهم أسباب الاختلافات في وجهات النظر وللتوصل إلى رؤية مشتركة لمستقبل التعليم الجامعي.

الجدول (8): نتائج تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA لمتغير سنوات الخدمة

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
مبررات تطبيق الخصخصة على التعليم الجامعي في دولة الكويت	بين المجموعات	2.817	2	1.409	3.056	.051
	داخل المجموعات	50.244	109	.461		
	المجموع	53.061	111			
المحاذير من تطبيق الخصخصة في التعليم الجامعي بدولة الكويت	بين المجموعات	7.458	2	3.729	10.767	.000
	داخل المجموعات	37.748	109	.346		
	المجموع	45.206	111			
تغلب على المحاذير التي قد تهدد نجاح تطبيق الخصخصة	بين المجموعات	14.157	2	7.078	10.650	.000
	داخل المجموعات	72.446	109	.665		
	المجموع	86.603	111			

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن سنوات الخبرة لأعضاء هيئة التدريس تلعب دورًا مهمًا في تشكيل آرائهم حول قضية الخصخصة في التعليم الجامعي الكويتي. يعكس هذا التباين في وجهات النظر أهمية الخبرة العملية في فهم وتقييم التغييرات المحتملة في النظام التعليمي. فيما يتعلق بمبررات تطبيق الخصخصة، نلاحظ أن الفروق بين المجموعات كانت على حافة الدلالة الإحصائية. هذا قد يشير إلى أن أعضاء هيئة التدريس، بغض النظر عن سنوات خبرتهم، لديهم فهم متقارب نسبيًا لأسباب اقتراح الخصخصة. ومع ذلك، فإن الاقتراب من مستوى الدلالة يشير إلى وجود اختلافات دقيقة قد تكون مهمة في سياق صنع السياسات التعليمية.

أما بالنسبة للمحاذير من تطبيق الخصخصة والطرق للتغلب عليها، فإن الفروق الكبيرة والدالة إحصائيًا تشير إلى أن الخبرة المهنية تلعب دورًا حاسمًا في تشكيل وجهات النظر حول هذه القضايا. هذا قد يعكس أن الأعضاء ذوي الخبرة الأطول لديهم فهم أعمق للتحديات

المحتملة وطرق مواجهتها، بناءً على تجاربهم الطويلة في النظام التعليمي. يمكن تفسير هذه النتائج على أنها تعكس التغيرات في المواقف والتوقعات عبر الأجيال المختلفة من الأكاديميين. قد يكون لدى الأعضاء الأقدم وجهات نظر مختلفة عن زملائهم الأصغر سنًا فيما يتعلق بدور القطاع الخاص في التعليم العالي، وهذا قد يرتبط بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها الكويت خلال العقود الماضية. وتؤكد هذه النتائج على أهمية التنوع في الخبرات داخل المؤسسات التعليمية، إذ أنّ وجود مزيج من الأعضاء ذوي الخبرات المختلفة يمكن أن يثري النقاش حول قضايا مثل الخصخصة، مما يؤدي إلى قرارات أكثر توازنًا وشمولية.

تسلط هذه النتائج الضوء أيضًا على الحاجة إلى برامج تطوير مهني مستمرة لأعضاء هيئة التدريس، تهدف إلى تبادل الخبرات وتحديث المعرفة حول الاتجاهات الحديثة في إدارة التعليم العالي. كما تشير إلى أهمية إشراك أعضاء هيئة التدريس من مختلف مستويات الخبرة في عمليات صنع القرار المتعلقة بإصلاح التعليم العالي. وللكشف عن الفروق البعدية تم استخدام اختبار توكي كما في الجدول التالي.

الجدول(9): اختبار توكي للفروق البعدية لمتغير سنوات الخدمة

المحور	المتغير المستقل		متوسط الفروق	الدلالة
المحاذير من تطبيق الخصخصة في التعليم الجامعي بدولة الكويت	أقل من 10 سنوات	أكثر من 20 سنة	.36806*	.042
تغلب على المحاذير التي قد تهدد نجاح تطبيق الخصخصة	من 10–20 سنة	أقل من 10 سنوات	.72645*	.002

تشير النتائج إلى أن أعضاء هيئة التدريس ذوي الخبرة الأقل (أقل من 10 سنوات) لديهم وعي أكبر بالمحاذير المحتملة لتطبيق الخصخصة في التعليم الجامعي مقارنة بزملائهم ذوي الخبرة الأطول. قد يعكس هذا حساسية أكبر للتغييرات المحتملة في بيئة العمل الأكاديمية لدى الأعضاء الأحدث في المهنة. في المقابل، فإن الأعضاء ذوي الخبرة المتوسطة (10–20 سنة) يبدون أكثر قدرة على اقتراح حلول للتغلب على المحاذير المحتملة. قد يعكس هذا مزيجًا مثاليًا من الخبرة العملية والانفتاح على التغيير. ومع ذلك، قد تشير هذه النتائج إلى وجود فجوة جيلية في تصور التغييرات في التعليم العالي، إذ أنّ الأعضاء الأحدث قد يكونون أكثر حذرًا، بينما يبدو أن ذوي الخبرة المتوسطة أكثر ثقة في قدرتهم على التكيف مع التغييرات.

الجدول (10): *نتائج تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA لمتغير الرتبة العلمية للمجموعات*

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
مبررات تطبيق الخصخصة على التعليم الجامعي في دولة الكويت	بين المجموعات	1.170	2	.585	1.229	.297
	داخل المجموعات	51.891	109	.476		
	المجموع	53.061	111			
المحاذير من تطبيق الخصخصة في التعليم الجامعي بدولة الكويت	بين المجموعات	3.600	2	1.800	4.716	.011
	داخل المجموعات	41.606	109	.382		
	المجموع	45.206	111			
تغلب على المحاذير التي قد تهدد نجاح تطبيق الخصخصة	بين المجموعات	.555	2	.277	.351	.705
	داخل المجموعات	86.049	109	.789		
	المجموع	86.603	111			

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن الرتبة العلمية لأعضاء هيئة التدريس لها تأثير متفاوت على آرائهم حول قضية الخصخصة في التعليم الجامعي الكويتي. هذا التباين في التأثير يعكس الطبيعة المعقدة لهذه القضية وكيف يمكن للخبرات الأكاديمية المختلفة أن تشكل وجهات النظر بطرق متنوعة. فيما يتعلق بمبررات تطبيق الخصخصة، نلاحظ عدم وجود فروق معنوية بين المجموعات المختلفة من أعضاء هيئة التدريس. قد يشير هذا إلى وجود فهم مشترك أو إجماع نسبي بين الأكاديميين من مختلف الرتب العلمية حول الأسباب التي قد تدفع نحو خصخصة التعليم الجامعي. من الناحية التربوية، قد يكون هذا الاتفاق مفيدًا في حالة التفكير في تطبيق سياسات الخصخصة، حيث يمكن أن يساعد في تطوير رؤية موحدة واستراتيجية متماسكة.

أما بالنسبة للمحاذير من تطبيق الخصخصة، فإن وجود فروق معنوية بين المجموعات يشير إلى أن الرتبة العلمية تلعب دورًا مهمًا في تشكيل وجهات النظر حول المخاطر المحتملة. قد يعكس هذا التباين اختلافًا في التجارب والمسؤوليات المرتبطة بكل رتبة علمية. يمكن أن يكون هذا الاختلاف مصدرًا قيمًا للمعلومات والرؤى المتنوعة حول التحديات المحتملة للخصخصة، مما قد يساعد في تطوير سياسات أكثر شمولية وفعالية.

فيما يتعلق بالتغلب على المحاذير، قد يشير عدم وجود فروق معنوية إلى أن أعضاء هيئة التدريس، بغض النظر عن رتبهم العلمية، لديهم أفكار متقاربة حول كيفية مواجهة التحديات المحتملة للخصخصة. قد يكون هذا الاتفاق النسبي مفيدًا في تطوير استراتيجيات موحدة للتعامل مع المشكلات المحتملة. يمكن تفسير هذه النتائج على أنها تعكس الهيكل الهرمي الأكاديمي وتأثيره على تصورات أعضاء هيئة التدريس. قد تعكس الاختلافات في وجهات النظر حول المحاذير مخاوف مختلفة مرتبطة بكل مستوى في السلم الأكاديمي. على سبيل المثال، قد يكون لدى الأساتذة المساعدين مخاوف تتعلق بفرص الترقية والاستقرار الوظيفي في ظل نظام خاص، بينما قد يركز الأساتذة على قضايا تتعلق بالاستقلالية الأكاديمية والبحث العلمي. تؤكد هذه النتائج على أهمية الحوار المفتوح بين أعضاء هيئة التدريس من مختلف الرتب العلمية عند مناقشة قضايا مهمة مثل الخصخصة. كما تشير إلى الحاجة إلى برامج تطوير مهني تراعي الاحتياجات والمخاوف المختلفة لكل فئة من أعضاء هيئة التدريس.

تسلط هذه النتائج الضوء على أهمية اتباع نهج شامل ومتوازن في صنع السياسات التعليمية، يأخذ في الاعتبار وجهات النظر المتنوعة لأعضاء هيئة التدريس من مختلف الرتب العلمية. يمكن أن يساعد هذا النهج في تطوير سياسات أكثر فعالية وقبولًا داخل المجتمع الأكاديمي، وللكشف عن الدلالة الإحصائية سيتم الاستعانة باختبار توكي للكشف عن لفروق البعدية كما في الجدول التالي.

الجدول (11): اختبار توكي للفروق البعدية لمتغير الرتبة العلمية

المحور	المتغير المستقل		متوسط الفروق	الدلالة
المحاذير من تطبيق الخصخصة في التعليم الجامعي بدولة الكويت	أستاذ مساعد	أستاذ دكتور	.52972*	.009

يظهر من نتائج الجدول السابق أن الأساتذة المساعدين لديهم وعي أكبر بالمحاذير المحتملة لتطبيق الخصخصة مقارنة بالأساتذة الدكاترة. هذا قد يعكس اختلافًا في المنظور بين من هم في بداية مسيرتهم الأكاديمية ومن وصلوا إلى أعلى المراتب. قد تشير هذه النتيجة إلى أن الأساتذة المساعدين قد يشعرون بقلق أكبر حول تأثير الخصخصة على فرص تقدمهم المهني وأمنهم الوظيفي. في المقابل، قد يكون الأساتذة الدكاترة أقل قلقًا نظرًا لاستقرارهم المهني.

الجدول (12): نتائج تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA لمتغير القسم العلمي للمجموعات

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
مبررات تطبيق الخصخصة على التعليم الجامعي في دولة الكويت	بين المجموعات	3.115	3	1.038	2.245	.087
	داخل المجموعات	49.946	108	.462		
	المجموع	53.061	111			
المحاذير من تطبيق الخصخصة في التعليم الجامعي بدولة الكويت	بين المجموعات	.791	3	.264	.642	.590
	داخل المجموعات	44.415	108	.411		
	المجموع	45.206	111			
تغلب على المحاذير التي قد تهدد نجاح تطبيق الخصخصة	بين المجموعات	13.463	3	4.488	6.626	.000
	داخل المجموعات	73.141	108	.677		
	المجموع	86.603	111			

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن القسم العلمي الذي ينتمي إليه أعضاء هيئة التدريس له تأثير متفاوت على آرائهم حول قضية الخصخصة في التعليم الجامعي الكويتي. يعكس هذا التباين في التأثير الطبيعة المتعددة الأوجه للتعليم العالي وكيف يمكن للتخصصات المختلفة أن تشكل وجهات نظر متنوعة حول قضايا السياسة التعليمية.

فيما يتعلق بمبررات تطبيق الخصخصة، نلاحظ أن الفروق بين الأقسام العلمية تقترب من مستوى الدلالة الإحصائية. قد يشير هذا إلى وجود اختلافات دقيقة في الرؤى بين التخصصات المختلفة حول أسباب اقتراح الخصخصة. قد يعكس هذا الاختلاف الطفيف تباينًا في الاحتياجات والتحديات الخاصة بكل تخصص، مما قد يؤثر على تصورهم لفوائد الخصخصة المحتملة. بالنسبة للمحاذير من تطبيق الخصخصة، عدم وجود فروق معنوية بين الأقسام العلمية يشير إلى وجود إجماع نسبي حول المخاطر المحتملة للخصخصة. قد يكون هذا الاتفاق مفيدًا من الناحية التربوية، حيث يمكن أن يساعد في تطوير استراتيجيات موحدة للتعامل مع هذه المخاوف عبر مختلف التخصصات. أما فيما يتعلق بالتغلب على المحاذير، فإن وجود فروق معنوية كبيرة بين الأقسام العلمية يشير إلى أن كل تخصص قد يرى حلولًا مختلفة للتحديات المحتملة للخصخصة.

يمكن تفسير هذه النتائج على أنها تعكس الثقافات الأكاديمية المختلفة داخل كل قسم علمي. قد تعكس الاختلافات في وجهات النظر حول كيفية التغلب على المحاذير الخبرات والممارسات المختلفة في كل مجال دراسي. على سبيل المثال، قد يكون لدى أقسام العلوم التطبيقية رؤى مختلفة عن أقسام العلوم الإنسانية فيما يتعلق بكيفية الحفاظ على جودة التعليم في ظل نظام خاص. تؤكد هذه النتائج على أهمية التعاون بين الأقسام العلمية المختلفة عند مناقشة وتخطيط التغييرات الكبيرة في نظام التعليم العالي. يمكن أن يؤدي الاستفادة من التنوع في وجهات النظر إلى حلول أكثر شمولية وفعالية. وللكشف عن الدلالة الإحصائية سيتم الاستعانة باختبار توكي للكشف عن لفروق البعدية كما في الجدول التالي.

الجدول (13): اختبار توكي للفروق البعدية لمتغير القسم العلمي

المحور	المتغير المستقل		متوسط الفروق	الدلالة
تغلب على المحاذير التي قد تهدد نجاح تطبيق الخصخصة	علم النفس التربوي	أصول التربية	1.03303*	.000

من خلال نتائج الجدول السابق، يبدو أن أعضاء قسم علم النفس التربوي لديهم رؤى أكثر إيجابية حول كيفية التغلب على المحاذير المحتملة للخصخصة مقارنة بأعضاء قسم أصول التربية. قد يعكس هذا اختلافًا في المنهجيات والأطر النظرية المستخدمة في كل تخصص. قد تشير هذه النتيجة إلى أن خلفية علم النفس التربوي قد تمنح أصحابها نظرة أكثر تفاؤلاً أو عملية تجاه التغييرات المؤسسية، بينما قد يميل أعضاء قسم أصول التربية إلى نظرة أكثر نقدية أو تحفظًا.

المقترحات:

1- لتخفيف الأعباء المالية على الدولة، ينبغي للجامعات أن تستكشف مصادر تمويل متنوعة مثل الاستثمار في موارد الجامعة (البشرية والمادية)، وإقامة شراكات مع كيانات القطاع الخاص، والسعي للحصول على منح من المنظمات الدولية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء مكتب مخصص لجمع التبرعات والشراكات داخل الجامعات، وإقامة ورش عمل وندوات لتثقيف أعضاء هيئة التدريس حول كيفية تأمين التمويل الخارجي، وتشجيع مشاريع البحث التعاوني مع شركات القطاع الخاص.

2- إجراء دراسات مقارنة مع الدول المتقدمة للاستفادة من تجاربها في خصخصة التعليم العالي، ويشمل ذلك التعاون مع مؤسسات بحثية دولية لدراسة نماذج ناجحة للخصخصة، وتنظيم زيارات وتبادل الخبرات بين أعضاء هيئة التدريس للتعلم من أفضل الممارسات العالمية، ودمج دراسات الحالة من دول أخرى في المناهج الأكاديمية لتعزيز الفهم.

3- تطبيق آليات رقابية صارمة لضمان التزام المؤسسات التعليمية الخاصة بمعايير الجودة العالية، وذلك من خلال إنشاء هيئة تنظيمية مستقلة للإشراف على الجامعات الخاصة، ووضع معايير ومقاييس واضحة لجودة التعليم يجب على جميع المؤسسات الالتزام بها، وإجراء عمليات تدقيق وتقييم منتظمة لضمان الالتزام.

4- لتخفيف تأثير الرسوم الدراسية المرتفعة على الأسر ذات الدخل المنخفض، يجب تخصيص منح ومساعدات دراسية للطلاب الذين لا يستطيعون تحمل تكاليف دراستهم. ويشمل ذلك مشاركة الحكومة في تمويل المنح الدراسية للطلاب من ذوي الدخل المتوسط والمنخفض. وتشجيع شركات القطاع الخاص على رعاية المنح الدراسية كجزء من مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات. وإنشاء نظام شفاف وعادل لمنح هذه المنح على أساس الجدارة والحاجة.

5- تشجيع المنافسة بين الجامعات من خلال فتح الباب أمام إنشاء العديد من الجامعات، وبالتالي منع أي مؤسسة منفردة من احتكار السوق. ويتضمن هذا تبسيط عملية إنشاء الجامعات الخاصة الجديدة مع ضمان استيفائها لمعايير الجودة الصارمة. وتنفيذ سياسات تعزز المنافسة الصحية بين المؤسسات، مثل أنظمة التصنيف القائمة على مقاييس الأداء.

6- معالجة المخاوف المتعلقة بالاحتفاظ بأعضاء هيئة التدريس من خلال ضمان أن تكون رواتبهم تنافسية وأن تتاح لهم فرص التطوير المهني. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إجراء مراجعات منتظمة للرواتب لضمان حصول أعضاء هيئة التدريس على تعويضات عادلة مقارنة بالمعايير الدولية. وتوفير برامج التدريب المستمر وفرص النمو المهني داخل المؤسسة.

المراجع:

1. التبيتي، محمد بن عثمان. (2020). خصخصة التعليم الجامعي في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030 تصور مقترح. مجلة العلوم التربوية والنفسية، 14 (2) 828- 860.
2. الراشد، سديم بنت إبراهيم، والقحطاني، سالم بن سعيد. (2020). الآثار المتوقعة من تطبيق الخصخصة على جودة التعليم في الجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية دراسة استطلاعية من وجهة نظر منسوبي. المجلة العلمية كلية التجارة جامعة أسيوط (69) 113- 160.
3. الشريف، لولوة محمد. (2018). مبررات ومحاذير خصخصة التعليم العالي تصور مقترح. مجلة كلية التربية، 34 (2) 525- 558.
4. الغامدي، ايمان عمر، ولطفين، خولة عبد الله. (2021). متطلبات الخصخصة المدارس المستقلة تصور مقترح. مجلة كلية التربية جامعة الازهر، 2(192) 140- 272.
5. عبد النبي، هدى أحمد، والعوضي، سالي إبراهيم، وعثمان، رحاب عبد الرحمن، وبلال، فائقة حسين. (2021). التحديات الاقتصادية لخصخصة قطاع التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية. المجلة الدولية للتنمية، 15 (1) 1- 10.
6. محمد، باسمة حازم. (2022). تأثير الخصخصة في واقع الاقتصاد العراقي بحث في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي انموذجا. مجلة العلوم التربوية والإنسانية، (15) 77- 99.
7. فزال، رزمي. (2016). الخصخصة في التعليم الاتجاهات والآثار. سلسلة أوراق العمل بشأن البحث والاستشراف في مجال التعليم منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.
8. باسويد، سالم. (2013). تقييم تجربة الخصخصة في اليمن الواقع والتحديات. مجلة الأندلس للعلوم الاجتماعية والتطبيقية، 5(9). 200-237.
9. الباسل، ميادة. (2001). خصخصة بعض مدارس التعليم العام في مصر دراسة ميدانية. مجلة التربية، 99، 218-151.
10. البرقاوي، مروان. (2006). خصخصة التعليم العالي في الاردن: دراسة تحليلية نوعية (رسالة دكتوراه غير منشورة). بجامعة اليرموك.
11. الحربي، أمل. (2016). تصور مقترح للخصخصة في التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء تجارب دول أخرى. مجلة كلية التربية، 27(106)، 311-205.
12. الرباعي، زهير. (2011). خصخصة التعليم الجامعي في الأردن. مجلة كلية التربية بالإسماعيلية. 21(5) .134-91 .
13. الزهراني، علي. (2011). أثر خصخصة شركة كهرباء منطقة الرياض في المملكة العربية السعودية على مستوى أداء العاملين [رسالة ماجستير منشورة]. جامعة مؤتة، الأردن.
14. الزهراني، علي. (2019). معوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء رؤية 2030 من وجهة نظر القيادات الأكاديمية. المجلة الدولية التربوية المتخصصة، 8(11)، 158-136.
15. الزومان، هدى محمد. (2018). الخصخصة في التعليم: دراسة حالة خصخصة قطاع المباني التعليمية في وزارة التربية والتعليم في المملكة العربية السعودية. المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية،(5).

16. الراشد، سديم. (2020). الآثار المتوقعة من تطبيق الخصخصة على جودة التعليم في الجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية: دراسة استطلاعية من وجهة نظر منسوبي جامعة شقراء. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية،(69)، 113-160.
17. الشريف، خليل. (2020, سبتمبر 22) . هل ستنجح خصخصة التعليم في السعودية. صحيفة الميدان التعليمي.
18. مراد، صلاح احمد.، & هادي، فوزية. (2014). طرائق البحث العلمي تصميماتها وإجراءاتها (ط.2). دار الكتاب الحديث.
19. عبدالله، أسماء. (2005). التوجه نحو خصخصة التعليم في الأردن من وجهة نظر الإداريين والمعلميين في وزارة التربية والتعليم: الأسباب والنتائج المتوقعة[رسالة ماجستير منشورة]. الجامعة الهاشمية.
20. العبدلي، حمد ومتعب، فيصل. (2020, يونيو 11). الجامعة في الحضيض. صحيفة الجريدة.
21. القحطاني، محمد. (2008). الاستثمارات المستقبلية للقطاع الخاص في التعليم العام في المملكة العربية السعودية [رسالة دكتوراه منشورة]. جامعة أم القرى.
22. كويت جديدة (2008). رؤية الكويت https://www.newkuwait.gov.kw/home.aspx (2035)
23. محمد، لؤلؤة. (2018). مبررات ومحاذير خصخصة التعليم العالي. مجلة كلية التربية، 43(11). 1288-1252.
24. محمد، عبدالمنعم، وتهامي، جمعة. (2010، 6–7 فبراير). أشكال الخصخصة وضوابط تطبيقها في التعليم،(بحث مقدم). المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر – اتجاهات معاصرة في تطوير التعليم في الوطن العربي. جامعة بني سويف، مصر.
25. مدكور، علي. (2000، اكتوبر). توصيات مؤتمر خصخصة التعليم العالي والجامعي. ورقة علمية (بحث مقدم). المؤتمر التربوي الثاني– خصخصة التعليم العالي والجامعي. جامعة الملك قابوس، عمان.
26. مقابلة، منصور. (2013). واقع الإتصال الأكاديمي بين أعضاء هيئة التدريس والطلبة فيجامعة الطائف من وجهة نظر الطلبة. مجلة التربية. 1(156) جامعة الأزهر.
27. المقبل، الجوهرة عبدالرحمن. (2021). انموذج مقترح لخصخصة التعليم العام في ضوء التجارب العالمية وتطلعات رؤية 2030 من وجهة نظر القيادات. المجلة العربية للنشر AJSP،(29).
28. ناصر، إسراء. (2016). الاستثمار الخاص في التعليم العالي [رسالة ماجستير منشورة]. كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية.
29. النفيعي، صالح.(2019). خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفيوالتحول الوطني. مجلة البحث العلمي في التربية، 10(20),251-306 .
30. الوزرة، عبدالله. (2019). واقع تنويع مصادر التمويل الذاتي للمدارس بمدينة الرياض من وجهة نظر قادتها. مجلة البحث العلمي في التربية، 20(2)، 457-482.

31. Babu, S. (2011, Jan28-29). Privatization of Higher Education in India: Challenges of Social Equality.Paper presented at the Global Conclave of Young Scholars of India Education, NUEPA, New Delhi. 3.
32. Bajaj, S. (2012). Privatization of Higher Education- A Bonar Ban. International Journal of Research in Economics & Social Sciences. 2(7).22249-7382.
33. Bholane, K. (2014). Privatization higher education: prose and cons. International Research Journal of Commerce, Business and Social Sciences. 111(8). 9-10.
34. Rizivi, F. (2016). Privatization in education: trends and consequences. the united nationas: UNESCO.
35. Torche, F. (2005). Privatization reform and inequality of educational opportunity: The case of Chile Sociology of education.78(4), 33-42.
36. Mundy, Karen, Green, Andy, Lingard, Bob And Verger, Antoni. (2016). The handbook of global education policy. John Wiley & sons,(1st ed.).
37. Lahmandi, Rim, Lasram, Hejer And Laussel, Ddier. (2021). Is partial privatisation of universities a solution for higher education?. Journal of public economic theory, 1174-1198.
38. Abrol, M. (2016). Emerging Trends of Privatization of Education in India. International Journal of Educational Administration, 8(1), 1-6.
39. Verger, A., Fontdevila, C., & Zancajo, A. (2016). The privatization of education: A political economy of global education reform. Teachers College Press.
40. Lubienski, C. (2006). School choice and privatization in education: An alternative analytical framework. Journal for critical education policy studies, 4(1), 1-26.